## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٢٨٠ | ١٢٩٠ |
| اليورو | ١٦٥٠ | ١٦٧٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٣٥٠ | ٢٣٧٥ |
| الدينار الاردني | ١٩٠٠ | ١٩٢٥ |
| الدرهم الاماراتي | ٣٧٠ | ٣٨٠ |
| الريال السعودي | ٣٢٠ | ٣٣٠ |
| الليرة السورية | ٢٢ | ٢٣ |

## سوق الذهب والفضة

| المعدن | سعر البيع | سعر الشراء |
|---|---|---|
| ذهب عيار ٢٤ | ١٤٠,٠٠٠ | ١٣٥,٠٠٠ |
| ذهب عيار ٢١ | ١٣٠,٠٠٠ | ١٢٥,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٨ | ١١٥,٠٠٠ | ١١٠,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٤ | ٧٥,٠٠٠ | ٧٠,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٢ | ٥٤,٠٠٠ | ٤٩,٠٠٠ |
| الفضة | ١٧٥٠ | ١٥٠٠ |

# الانتقال إلى اقتصاد السوق

بغداد: محمد خضير السعدي

اتسم الاقتصاد العراقي على مدى أربعة عقود بخضوعه التام لسيطرة الدولة والتي فرضت سيطرتها على كل مفاصل الاقتصاد-المالية والتجارية والصناعية وحولتها إلى مفاصل أشبه ماتكون بالعسكرية من أجل ديمومة الحياة اليومية في العراق فضلاً عما أصاب الاقتصاد العراقي من ويلات وتدهور وتدمير بعد اجتياح الكويت والتي أدت إلى تدمير البنى التحتية والمرتكزات الاقتصادية جراء العمليات العسكرية التي قامت بها دول التحالف في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي أعقبها فرض حصار شامل استمر لأكثر من ثلاثة عشر عاما تخلله تجميد أموال العراق الخارجية.

إضافة إلى ما أصاب الاقتصاد العراقي في أعقاب التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ من تدمير مؤسساته الصناعية والتجارية والمالية والتعليمية والعسكرية والمؤسسات العامة بسبب عمليات النهب والسلب والتدمير العشوائي ليس لهذه المؤسسات فحسب، وإنما لكل أشكال المال العام المنقول وغير المنقول إضافة إلى تدفق السلع المختلفة عبر بوابات الحدود المفتوحة دون وجود أي رقابة سواء كانت فنية أو إدارية أو ضوابط قانونية. ونتيجة للتغيرات الحاصلة في البلاد والتوجه المفترض نحو بناء الديمقراطية والتي من أولى مهامها تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة والانتقال إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق من خلال نقل الادارة الحكومية للنظام الاقتصادي الشمولي إلى لبرلة الاقتصاد بما فيها تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ هذه السياسة وفسح المجال له ليلعب دوراً أساسياً في الإصلاح الاقتصادي وإعادة إعمار البلاد.

-المبادئ التي يرتكز عليها نمط اقتصاد السوق:

الباحث الاقتصادي علي رغيف يذكر ان نمط اقتصاد السوق يرتكز على مبادئ أساسية أولها العرض والطلب أي ان عملية الإنتاج تحكمها قوى السوق ويحددها المستهلك والقطاعات والمنتوجات والماركات والوسطاء، أما الثاني فهو مبدأ التنافس والمزاحمة وضمان السعي وراء إرضاء الزبون باقتراح وانتاج منتوجات وخدمات تلبي رغباته ويرتكز المبدأ الثالث على مفهوم التأقلم والمرونة من خلال إيجاد آليات تساعد على تطوير الانتاج في ضوء الظروف والتغيرات الحاصلة من منطلق ان السوق ذو تقلب مستمر.

(وان اقتصاد السوق يساعد على تعبئة الموارد وحسن التصرف بها ويضفي على إدارتها مبدأ النجاح وإمكانية التوصل إلى أقصى مستوى ممكن من الاداء وبذلك نرى صلاحية نمط اقتصاد السوق بالنسبة للدول النامية التي تشكو عادة نقص الموارد على ان مبادئه صالحة لشتى انواع المنتوجات والخدمات).

ويستوجب الانتقال إلى اقتصاد السوق عدة إجراءات تشمل تحرير النشاط الاقتصادي والاسعار وعمليات السوق على نحو يتماشى مع إعادة تخصيص الموارد واستخدامها بشكل أكثر كفاءة كما يتطلب وجود إدارة فاعلة للمؤسسات والكفاءة الاقتصادية من خلال الخصخصة واعادة الهيكلية وتأسيس اطار قانوني ومؤسسي لضمان حقوق الملكية وفق القانون والنفاذ الشفاف للسوق.

-معوقات الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق:

يذكر الكاتب والمحلل الستراتيجي الدكتور غزوان هادي: (ان عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تعوقها ترسبات التدخل الحكومي في ضبط حركة السوق فتعد تدخلات القطاع العام ممثلاً بالدولة في توجيه الاقتصاد احدى أهم سمات نظم الحكم الشمولي وفي ذات الوقت تعد بقايا هذا التدخل احدى أهم معوقات التحول إلى اقتصاد السوق في مرحلة الانتقال المؤسساتي للدولة إلى نظام الحكم الديمقراطي وينفرد العراق في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق بوجود صعوبات مرحلية صعبة تضاف إلى معوقات هذا الانتقال وهذه الصعوبات تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل عائقاً امام التحول إلى الديمقراطية واعتماد اقتصاد السوق وأهمها:

أولاً- تردي الوضع الأمني:

يشكل تردي الوضع الأمني عنصر التحدي الأول في وجه جميع المساعي للانتقال بالاقتصاد العراقي إلى اقتصاد متطور تقوده حركة السوق (العرض والطلب)، فيؤثر تردي الوضع الأمني في حركة السوق بسبب عدم توفر العامل الرئيس المحرك للاقتصاد ممثلاً بالشعور بالأمن على المال والنفس فمع زيادة التهديدات على حياة العاملين في السوق وعلى أموالهم المنقولة وغير المنقولة يقل نشاطهم اختيارياً أو يخفض بما يتناسب وحجم فسحة الامن المتوفرة لهم أو بما يكفل توفير احتياجاتهم المعيشية دون الطموح نحو التطور وحتى الاستمرار. وكذلك تشكل تهديدات تردي الوضع الامني عامل نفور ازاء العمل في السوق المحلي بالنسبة لكبار التجار والمستوردين وهو ماعليه الحال بالنسبة للمستثمرين المحليين والدوليين ويتناسب هذا النفور طردياً مع تردي الوضع الأمني مما يؤدي وبشكل دائم إلى انتقال المستثمرين والتجار العراقيين وغيرهم للعمل خارج السوق العراقي تخلصاً من الضغوط التي يشكلها تردي الوضع الأمني على حسن أدائهم لأعمالهم.

ثانياً- ارتفاع نسب البطالة:

يعد ارتفاع نسب البطالة في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق عاملاً معيقاً لتحقيق هذا الانتقال لأن تجاوز نسبة البطالة في العراق الـ٥٠٪ شكل توقفاً لحركة السوق وزيادة لنسبة الفقر وانخفاضاً لدخل الفرد وبالتالي الدخل الوطني فضلاً عما يسببه من انخفاض المستوى المعيشي للفرد. هذا الانخفاض الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني ويعد عامل تراجع لمستوى التطور الاقتصادي في الانتقال إلى اقتصاد السوق، وان ارتفاع المستوى المعيشي للفرد وارتفاع متوسط دخل الفرد يشكل عنصر الحراك الرئيس للاقتصاد وبالتالي الانتقال به إلى اقتصاد سوف تحكمه دخول ورغبات المقتنين.

ثالثاً- ازدياد التضخم الاقتصادي:

ويؤكد الدكتور غزوان هادي ان التضخم الاقتصادي يلازم مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق نظراً لزيادة الطلب في ظل هذه المرحلة على السلع والخدمات الرئيسية في مقابل قلة المعروض منها والتي كانت تحكم حركته الدولة من خلال القطاع العام ويتناسب حجم التضخم مع مستوى التدخل السابق للقطاع العام في حكم حركة السوق وفي ذات الوقت مع قلة المعروض من السلع والخدمات ومع زيادة الطلب عليها في مرحلة الانتقال ولكن تجاوز التضخم لنسبة (١٠٠٪) يعني انخفاض حجم الاشباع للمواطن من السلع والخدمات الرئيسة عن النصف مما يدفع باتجاه مغاير لأهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق واستمرار نسب التضخم في الارتفاع بما يؤكد انخفاض حجم الاشباع مما يؤدي إلى الانتقال العكسي أو في الاتجاه المغاير لاقتصاد السوق في الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث يقتضي انخفاض نسب البطالة وزيادة حجم الاشباع لحاجات المواطن من السلع والخدمات الرئيسة وارتفاع متوسط دخل الفرد..

رابعاً- التهجير القسري:

لعب التهجير القسري للعوائل من محلات سكناها في مناطق بغداد وبعض محافظات القطر دوراً كبيراً في تباطؤ حركة الانتقال بالاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق، فقد تسبب في زيادة حجم التضخم الاقتصادي بنسبة ٣٠٪ فضلاً عما أدى إليه من انتقال لحركة الأيدي العاملة بين المدن والذي أثر في حركة سوق الايدي العاملة فنتج عن ذلك زيادة الطلب في مقابل العرض هنا وزيادة العرض في مقابل الطلب هناك كما أدى إلى انتقال لحركة الأيدي العاملة بين الوظائف وبحسب توفر شكل فرص العمل في المناطق المهجر إليها. يضاف إلى كل ذلك دور التهجير القسري في التوقف الجزئي أو الكلي لبعض المشاريع وبجميع احجامها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ولهجرة عمال مهرة وغير مهرة واقتصاديين ومستثمرين ورجال أعمال إلى خارج الحدود تخلصاً من الضغوط التي تشكلها ظاهرة التهجير القسري.

خامساً- الهجرة العكسية:

عرفت الهجرة الداخلية في جميع دول العالم بأنها هجرة من الارياف والمدن إلى العاصمة كونها مصدر الجذب الاقتصادي والحصول على فرص العمل وتحقيق النجاح والارباح. وتزداد هذه الهجرة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ولكن الذي حصل في العراق في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق العكس. فتردي الوضع وكون العاصمة بغداد إحدى المناطق الساخنة باستهداف العمليات الارهابية لها وممارسة التهجير القسري في بعض مناطقها كل ذلك دفع إلى تشكيل ظاهرة فريدة من نوعها يمكن ان نسميها بـ(الهجرة العكسية)، وهي هجرة من العاصمة ومناطق الجذب الاقتصادي نظراً لخطورتها على الحياة والاستثمارات إلى المدن والمحافظات الهادئة نسبياً وهذه الهجرة تضمنت نقلاً للأعمال والمشاريع والاستثمارات بمختلف اشكالها إلى هذه المناطق برغم ضعف حركة السوق فيها مما ادى إلى تدني الانتاجية والانتاج والارباح وبالتالي اضمحلال بعضها وبالتالي نهاية لهذه الاستثمارات أو تنحيها مؤقتاً مما عد سبباً في انحدار حركة السوق.

سادساً- عدم وضوح الرؤية الاقتصادية:

يعاني الاقتصاد العراقي عدم وضوح الرؤية الاقتصادية بسبب انعدام المقدرة على تحديد الخطوات الصحيحة للانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد تأتي بسبب عدم الاعتماد على نظريات لم تثبت حيويتها بتجارب عديدة أو لأن هذه النظريات والتجارب لاتنسجم مع معطيات الواقع العراقي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والنفسي وعدم إمكانية تطبيقها في ظل الظروف المرحلية التي يعيشها البلد وارتفاع نسبة الرفض الشعبي لمثل هذه الأفكار والتوجهات الاقتصادية لانعدام مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمواطن العراقي وعدم التحسب لحجم الظلم الذي وقع على المواطن العراقي في السابق وما يعانيه في هذه المرحلة وجنوح المواطنين نحو تعويض الظلم والحرمان، وقد اتضح ذلك في بعض التطبيقات الجارية مثل رفع أسعار المشتقات النفطية الذي حمل جذور البطالة والتضخم الكبيرين وزيادة كبيرة في اعداد المواطنين تحت خط الفقر واستمرار عدم وضوح الرؤية هذا في السعي لإلغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات قد يدفع بالانتقال إلى اقتصاد السوق إلى نهاية الطريق العكسي فقد يحيل الشعب العراقي إلى شعب جائع لارتفاع نسبة المشمولين بخط الفقر إلى ٦٠٪ وارتفاع نسب البطالة والتضخم الاقتصادي عن مستواه الحالي ويوقف حركة العمل في حين ان المسعى الصحيح للانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب استمرار الدعم الحكومي وتخفيضه تدريجياً ليتناسب مع انخفاض حجم البطالة والتضخم الاقتصادي وارتفاع متوسط الفرد وتحسن مستواه المعيشي.

## التجارة تفعِّل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم

بغداد / كريم السوداني

افاد تقرير احصائي اعدته دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة حول نشاطها وبرنامجها خلال شهر ايارالماضي تضمن عدة اتجاهات في ضوء تفعيل علاقات العراق الاقتصادية والتجارية مع دول العالم والمنظمات العربية والدولية واللجان المشتركة.

وفي هذا الاطار اوضح التقرير الذي حصلت (المدى ) على نسخة منه ان وزارة التجارة فاتحت وزارة الخارجية لابلاغها عن مختلف جوانب اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني الموقعة عام ١٩٧٤ بين العراق وايطاليا كما اعدت الدائرة مشروع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني الموقعة بين العراق وايران حيث احالت المشروع الى الوزارات المعنية لابداء الرأي والملاحظات عليه لغرض وضع اتفاقية تحل محل الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٧ وفي مجال المنظمات الدولية والعربية أوضح التقرير ان المشاركة في الاجتماع الاول لفريق العمل برئاسة وزير التجارة د.عبد الفلاح السوداني للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في جنيف نهاية ايار الماضي قد تركزت حول اجراءات وخطوات موضوع انضمام العراق للمنظمة العالمية .

ووفقا للتقرير فقد حققت دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية نشاطات اخرى منها اشعار وزارة الخارجية بموافقة وزارة التجارة على المشاركة في معرض سالونيك الدولي الذي سيقام في اليونان للفترة من ٨-١٦ ايلول القادم وبناءأعلى توجيهات وزير التجارة تم مفاتحة وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بصدد امكانية قيام وفد مختص من وزارة التجارة للتفاوض مع شركة بيلميتال انريكو البيلاروسية وامكانية توقيع عقود جديدة بالمبالغ المترتبة بذمة الشركة لمصلحة الوزارة وذلك بالاستناد الى التعليمات المركزية التي تنص على ان التفاوض في القضايا المالية تقع ضمن اختصاص وزارة المالية والبنك المركزي العراقي .

## مانحون يدرسون توسيع برنامج مساعدات للفلسطينيين

بروكسل / وكالات

يدرس الاتحاد الأوروبي ومانحون غربيون آخرون توسيع نطاق المساعدات الهادفة لتخفيف الضغوط المالية على السلطة الفلسطينية التي تتولى قيادة حكومتها حركة المقاومة الإسلامية حماس، حسب ما ذكره دبلوماسيون غربيون الجمعة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي مباشرة العاملين في السلطة الفلسطينية باستثناء قوات الأمن من خلال آلية مساعدة مؤقتة تتخطى حكومة الوحدة الوطنية.

وقال دبلوماسي إن من المقترحات التي يدرسها الاتحاد الأوروبي توسيع الآلية الدولية المؤقتة الحالية بشكل يتيح دفع جزء من مدفوعات متأخرة مستحقة لشركات فلسطينية بالقطاع الخاص.

وأفاد مسؤول يشارك في دراسة الموضوع بأنه في حال اتخاذ قرار فستبدأ الآلية على مستوى محدود وإذا تم توفير أموال كافية فقد يتم يتوسيعها.

ورجح دبلوماسي أوروبي أن تكون مساهمة الاتحاد الأوروبي المبدئية بين ١٠ و١٥ مليون يورو (١٣ إلى ٢٠ مليون دولار) وقد تزيد مع الوقت بارتفاع عدد المانحين.وأجرى وزير المالية الفلسطيني سلام فياض محادثات مع مانحين غربيين آخرين ومع البنك الدولي حول إمكانية إعادة دعم الميزانية المطلوبة لمواصلة السلطة الفلسطينية ووزاراتها لأعمالها.

يشار إلى أن الغرب والمانحين بقيادة الولايات المتحدة قطعوا مساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية منذ آذار العام الماضي عقب تولي حماس قيادة الحكومة الفلسطينية.

## وزارة المالية تخصص عشرة مليارات دينار لميزانية الآثار والسياحة

بغداد/المدى

قال وزير الدولة للسياحة والآثار/وكالة المهندس جاسم محمد جعفر ان القانون الخاص بالوزارة في حال صدوره من شأنه ان يعطي زخماً للارتقاء بواقع السياحة والآثار لما له من اهمية في متابعة الآثار المسروقة وتحسين واقع السياحة بمختلف اشكالها.

وأضاف ان جملة من المعوقات تعترض عمل وزارة الدولة للسياحة والاثار، منها ارتباط هيئتي السياحة والاثار بوزارة الثقافة، والتداخل في مسؤوليات رئيسي الهيئتين وعلاقتهما بالثقافة

وبشأن التخصيصات المالية للوزارة والافادة منها، اوضح الوزير ان وزارة المالية وعدت بأن تصل تخصيصات الوزارة الى عشرة مليارات دينار، فضلاً عن ثلاثة مليارات اخرى تم الاتفاق على تخصيصها لتأهيل موقع الحضر الاثاري ضمن خطة الوزارة لهذا العام.

واضاف: ان افساح المجال امام الجهات غير الحكومية للمشاركة في الاستثمارات السياحية وتشجيع السياحة الدينية سيدر على البلاد مبالغ طائلة في حال توفر العوامل الاساسية للنجاح من الامن والاستقرار والنظام قد تصل الى عشرة مليارات دينار

## قطر وهولندا توقعان اتفاقا للتعاون بمجال الطاقة

امستردام / وكالات

أعلنت وزارة الاقتصاد الهولندية توقيع مذكرة تفاهم مع قطر أحد أكبر منتجي الغاز في العالم اليوم في خطوة تهدف لتعزيز تعاون الجانبين في مجال الطاقة.

وأفاد متحدث باسم الوزارة بأن توقيع المذكرة يأتي تمشيا مع سياسة هولندا بتعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للغاز من أجل تأمين الإمدادات.

ووقع المذكرة في أمستردام عن الجانب القطري نائب رئيس الوزراء وزير الطاقة والصناعة عبد الله بن حمد العطية ومن الجانب الهولندي وزيرة الاقتصاد ماريا فان دير هويفن. وتتعلق المذكرة الموقعة بالتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والازدواج الضريبي.

وقال العطية إنه يتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة إلى ما يفوق ٥٠٪ مع حلول عام ٢٠٣٠ وستحافظ أنواع الوقود الأحفوري المستخرج من باطن الأرض كالنفط والغاز الطبيعي على حصة الأسد لتلبية زيادة الطلب.

ولكنه أشار إلى أن الاستجابة لتزايد الطلب تستلزم استثمار تريليونات الدولارات في إقامة التكنولوجيا المتقدمة وخبرة الأيدي العاملة الفنية.وقال إن بإمكان قطر إنجاز الكثير في ظل الشراكة مع شركة شل النفطية الهولندية البريطانية من خلال مشاريع في بلاده منها مشروع اللؤلؤة لتسييل الغاز الطبيعي.

وكانت الحكومة الهولندية قد أجرت اتصالات في العام الماضي مع دول أخرى منتجة للغاز منها الجزائر لجمع إمدادات من الغاز الطبيعي المسال سعيا لتحويل البلاد إلى مركز توزيع في شمال غرب أوروبا.

وطرحت شركات اقتراحا لإقامة ثلاث محطات استيراد غاز طبيعي مسال في هولندا خلال عامين أو ثلاثة أعوام.

وأكدت الوزارة اهتمام الشركات الهولندية الخاص بقطر أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم.

يشار إلى أن صادرات هولندا إلى قطر بلغت ما قيمته ٢١٩ مليون يورو (٢٩٤ مليون دولار) العام الماضي مقابل واردات من قطر بلغت ١٩ مليون دولار.